

المحاسبة المتوسطة (١)

الفصل الثالث

المحاسبة على أساس الاستحقاق

• الأهداف التعليمية للفصل :

1. إيضاح مصدر الطلب على التقارير الفترية , وكيف تفي المحاسبة وفقاً لأساس الاستحقاق بهذا الطلب.
2. إيضاح لماذا تعتبر المحاسبة وفقاً لأساس الاستحقاق غير دقيقة, ولماذا تعتبر التقديرات أساسية بالنسبة للمحاسبة وفقاً لأساس الاستحقاق , ولماذا لا يكون هناك دخل صحيح للمواقف المتماثلة , تقييم "جودة الأرباح".
3. تطبيق المحاسبة وفقاً لأساس الاستحقاق فيما يتعلق بقضايا التوقيت , والدورية , والتوقف , والأحداث اللاحقة .
4. تقييم ما إذا كان التغيير المحاسبي يُعد خطأ , أو تغييراً في السياسات المحاسبية , أو تغييراً في التقديرات , مع تطبيق المعالجات بأثر رجعي وبأثر لاحق والملائمة لهذا النوع من التغيير المحاسبي .
5. تحقيق تكامل هيكل القوائم المالية والعلاقات بينها مع توضيح كيفية ارتباط هذا الهيكل بالمحاسبة وفقاً لأساس الاستحقاق .

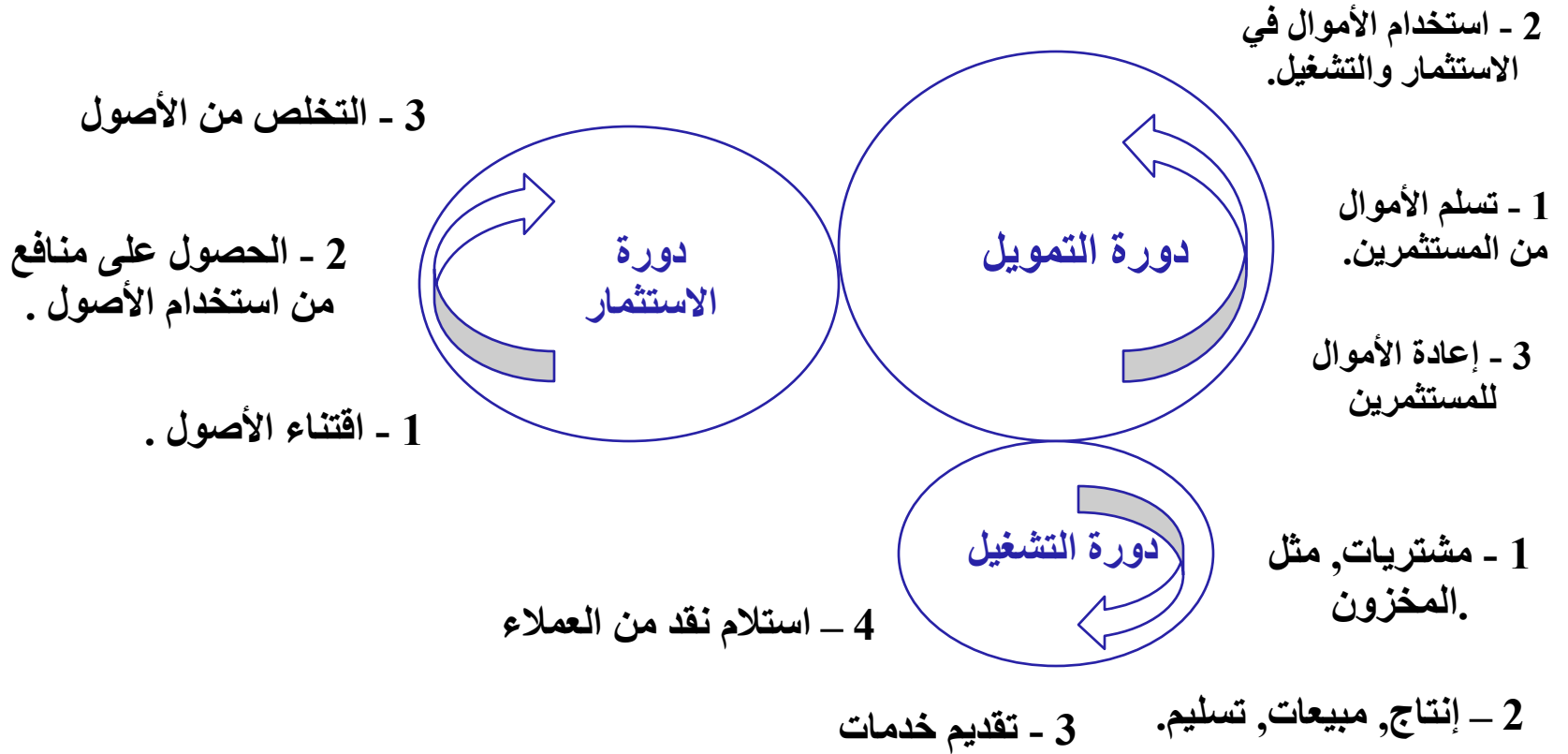
• أولاً: الطلب على التقارير الفترية والحاجة للمحاسبة وفقاً لأساس الاستحقاق :

ذكرنا في الفصل الأول أن المحاسبة تتضمن إنتاج وتوصيل معلومات عن المشروع ممن يكون لديهم المعلومات إلى من هم في حاجة إلى هذه المعلومات. وفي سياق التقارير المالية للمستخدمين الخارجيين , كانت المحاسبة وفقاً للأساس النقدي تتبع المبالغ النقدية التي دخلت المشروع في بدايته ومقدار المبالغ التي رجعت مرة أخرى لكل مستثمر. وقد كان هذا المدخل فعالاً وعملياً لأن جميع دورات النقد كانت مكتملة. وقد كان يطبق الأساس النقدي في عالم التجارة في القرون السابقة.

مثال :

شركة الهند الشرقية الهولندية , حيث يتم تسجيل مبالغ النقود المستثمرة من البداية والمبالغ في نهاية الرحلة والتي تم دفعها للمستثمرين . وفي عام 2016م تم تحويلها إلى شركة مساهمة , وأصبحت الشركة تعد تقاريرها على أساس فترتي .

• أنواع دورات النقود :



سؤال : لماذا لا يكون هناك تقارير في الفترة بين مغادرة السفن وعودتها ؟

الإجابة : السبب بسيط, ألا وهو أنه لا توجد وسائل وقتية وذات مصداقية للحصول على معلومات عن الرحلة إلى أن تعود السفينة إلى الميناء ولا توجد مقدرة على إمداد معلومات أثناء الرحلة , حتى لو طلب الناس هذه المعلومات. وفي ظل الأمد المحدود لكل رحلة ولكل شركه , يكون المستثمرون على استعداد للانتظار حتى تعود السفينة. وفي ظل تعدد المستثمرين , فإنه يكون المعقول أن تقوم المنشآت بالتقرير على فترات دورية محددة مسبقاً وليس استجابة لاحتياجات المعلومات التي تأتي من كل مستثمر حالي أو محتمل. وفي حالة شركة الهند الشرقية الهولندية, كانت هذه الفترة 10 سنوات. وفي أيامنا هذه, تكون الفترة الزمنية سنة أو ربع سنة طبقاً لقوانين الشركات, وقوانين الأوراق المالية, وقواعد تداول الأوراق المال

يمكن أن تستنتج من هذا المثال :

- 1- أن التقرير فقط عن معلومات عن الرحلات المكتملة باستخدام المحاسبة وفقاً للأساس النقدي يوفر معلومات غير مكتملة للمستثمرين (تذكر مفهوم الاكتمال في الإطار المفاهيمي الفصل الثاني) .
- 2- يحتاج المستثمرين إلى معرفة أن شركة تريد ويندز قد استثمرت في رحلات أخرى لم تكتمل حتى نهاية السنة .
- 3- اذا كانت المعلومات متاحة ما هو وضع هذه الرحلات الغير مكتملة ويؤدي تطبيق المحاسبة وفقاً لأساس الاستحقاق إلى أخذ الرحلات التي لم تكتمل في الحسبان
- 4- تعد المحاسبة وفقاً لأساس الاستحقاق هي أساس المحاسبة الذي يعكس الأحداث الاقتصادية عند حدوثها وليس فقط عندما يحدث التبادل النقدي .

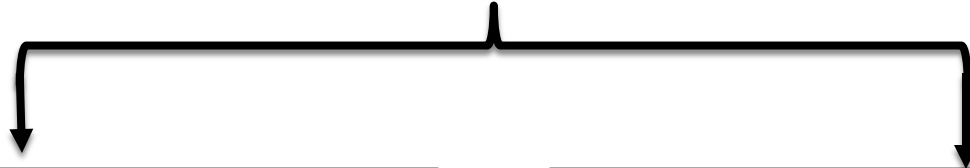
• عدم التأكد والدور الأساسي للتقديرات في المحاسبة وفقاً لأساس الاستحقاق

1. تتضمن المحاسبة وفقاً لأساس الاستحقاق التقرير عن مبالغ قبل اكتمال بعض أو كل دورات النقد . ويشير عدم التأكد الملازم للجوانب المستقبلية إلى حاجة المحاسبة وفقاً لأساس الاستحقاق بالضرورة إلى استخدام التقديرات – إذا لا يعرف أي شخص بما في ذلك الإدارة على وجه الدقة احتمال ومبالغ التدفقات النقدية التي سوف تحدث فيما بعد في دورات النقد .
2. يعني الحاجة إلى استخدام التقديرات أن جميع تقارير المحاسبة وفقاً لأساس الاستحقاق غير دقيقة لا تستطيع وصف القوائم المالية بأنها صحيحة أو حتى تقريباً صحيحة ،فماذا يمكننا قوله ؟ وبسبب عدم التأكد والحاجة إلى التقديرات ، فإن موضوع الإشارة الملائم يجب أن تكون قوائم مالية غير متحيزة .
3. تتضمن معايير التقرير المالي الدولية مفهوماً يطلق عليها الروية الصحيحة والعادلة True and Fair والذي يتضمن بأنه من الواجب على المحاسبين والمراجعين تقييم القوائم المالية ككل وتحديد ما إذا كانت هذه القوائم المالية تظهر عرضاً صحيحاً وعادلاً للشركة .

• فكرة جودة الأرباح قريبة نسبياً من العرض العادل

- 1- يعتقد البعض بأنه يجب قياس جودة الأرباح بمقارنة الأرباح الفعلية التي تم التقرير عنها بما يجب أنه تكون عليه الأرباح الصحيحة.
- 2 - نظراً لعدم وجود مقياس الأرباح الصحيحة ، فإننا لا نستطيع تقييم جودة الأرباح من خلال المقارنة بالأرباح الصحيحة .
- 3 – تعتبر التدفقات النقدية مقياس أقل قياساً للأداء مقارنة بالأرباح وفقاً لأساس الاستحقاق .
- 4- تشير جودة الأرباح إلى مدى اقتراب الأرباح التي تم التقرير عنها من الأرباح التي يجب التقرير عنها في ظل عدم وجود تحيز إداري .

تطبيق المحاسبة وفقاً لأساس الاستحقاق على قضايا التوقيت : الفترية والتوقف ، والأحداث اللاحقة



Cut- off التوقف

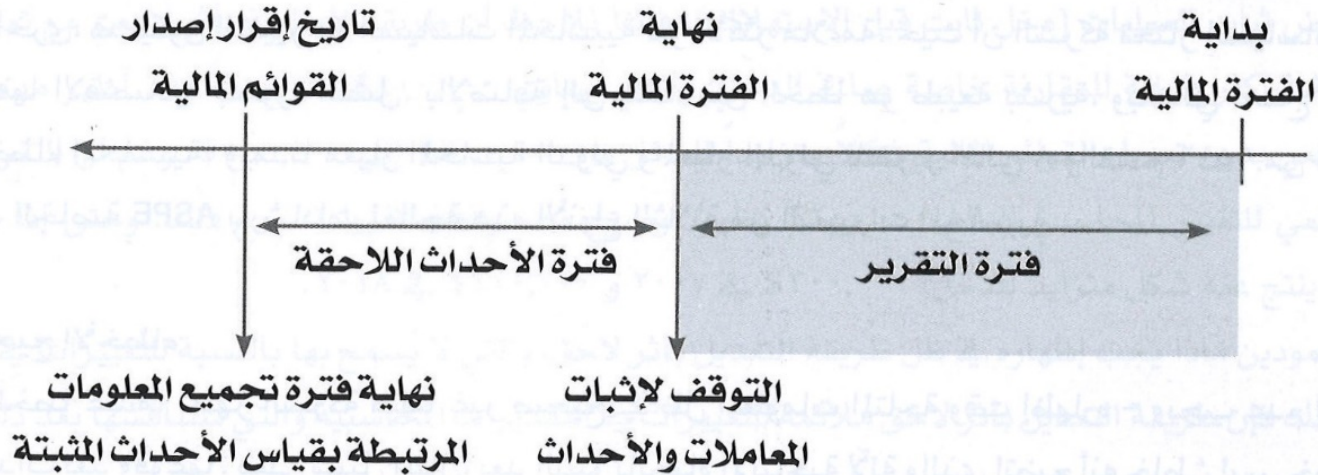
يشير التوقف إلى النقطة من الزمن والتي تنتهي عندها فترة تقرير معينه وتبدأ فترة التقرير التالية ، ويعتبر تحديد هذه النقطة هاماً للقوائم المالية التي يتم إعدادها على أساس دوري , ونظراً لأن المحاسبة وفقاً لأساس الاستحقاق تعكس بعض دورات النقد غير المكتملة ، فإنه يكون من الضروري وضع قواعد تتعلق بأي الأحداث التي سوف تعكسها فترة التقرير (أي ، قبل تاريخ التوقف) وإيها لا تعكسها فترة التقرير

الفترية

تعد فترة التقرير المثالية للمشروع هي 12 شهر ، وبصرف النظر عن اللوائح ومتطلبات التقرير الضريبية ، فإن طول هذه الفترة الزمنية يكون معقولاً من حيث الدورات السنوية للفصل والتدفق والانخفاض الناتج عن النشاط الاقتصادي

ويجب أن نثبت المعاملات والأحداث التي تحدث خلال فترة التقرير (أي حتى تاريخ التوقيف) ولكن قياس هذه المعاملات يمكن أن يستخدم أفضل المعلومات المتاحة سواء أكانت هذه المعلومات من فترة التقرير أو من فترة الأحداث اللاحقة .

شكل ٣ - ٨ خط الزمن الذي يظهر فترة الأحداث اللاحقة في علاقتها بالإثبات والقياس



معالجة بعض مشاكل قياس الدخل :

1. تصحيح الأخطاء
2. التغييرات في السياسات المحاسبية
3. التغير في التقديرات المحاسبية

١- تصحيح الأخطاء (التسويات المتعلقة بفترات محاسبية سابقة) :

قد يكتشف المحاسب خلال الفترة المحاسبية الحالية أو حال إعداده للقوائم المالية في نهاية الفترة الحالية بعض الأخطاء التي قد تكون حدثت عند قياس الدخل و إعداد القوائم المالية لفترات محاسبية سابقة. ومنها السهو في حساب استهلاك بعض الأصول الثابتة أو الخطأ في احتساب الاستهلاك المتعلق بها، أو الخطأ في تحديد تكلفة البضاعة المباعة، أو الخطأ الناتج عن عدم اعداد تسوية جردية خاصة بمصروف أو ايراد مستحق أو مقدم لفترات محاسبية سابقة.

مثل هذه الأخطاء يتعين معالجتها بأثر رجعي عن طريق تحميلها او اضافتها الى رصيد الأرباح المحتجزة في بداية الفترة (الأرباح المبقاة) في قائمة (التغيرات في حقوق الملاك) وذلك حتى لا تؤثر على رقم صافي الدخل للفترة الحالية.

• معالجة الأخطاء المحاسبية في قائمة التغيرات في حقوق المساهمين :

بيان	راس مال الأسهم	الدخل الشامل	الأرباح المبقاة	الإجمالي
رصيد اول الفترة				
الربح السنوي				
التأثير على الدخل الشامل				
التأثير على راس المال				
التوزيعات المعلنة				
التغيرات في السياسات المحاسبية				
تسويات فترات سابقة (أخطاء محاسبية)			XX	

٢- التغيير في السياسات المحاسبية :

(أ) طبقاً لمفهوم الثبات يجب على المنشآت الاقتصادية ان تتبع نفس السياسات و الطرق المحاسبية من فتره الى أخرى ولكن طبقاً للمعايير الدولية لا يمنع ان تقوم المنشآت بالتغيير عن اتباع بعض من سياساتها أو طرقها المحاسبية.

(ب) ولكن لابد من اظهار هذا التغيير بأثر رجعي في القوائم المالية حيث يتم تعديل رصيد الأرباح المبقاة.

(ج) على سبيل المثال: قامت شركة الفجر التجارية بتغيير طريقة الاستهلاك المتبعه لحساب مصروف الاستهلاك لآله تم شراؤها من بداية ٢٠١٦ مقابل مليون ريال وعمرها الإنتاجي ١٠ سنوات (وبدون احتساب خرده) وفي عام ٢٠١٧ قررت الشركة تغيير طريقة الاستهلاك المتبعه من طريقة الرصيد المتناقص الى طريقة القسط الثابت؟

• توضيح لطريقة معالجة التغيير في السياسات المحاسبية :

التعديل بأثر رجعي مع تعديل القوائم المالية (معايير دولية)		كما تم التقرير عنها اصلاً		بالآلاف الدولارات
٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٧	٢٠١٧	
١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	الآلة بالتكلفة
(٢٠٠)	(١٠٠)	(٢٠٠)	(٢٠٠)	مجمع الاستهلاك
٨٠٠	٩٠٠	٨٠٠	٨٠٠	الآلة (بالصافي)
٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	الدخل قبل الاستهلاك
(١٠٠)	(١٠٠)	(٢٠٠)	(٢٠٠)	مصروف الاستهلاك
٤٠٠	٤٠٠	٣٠٠	٣٠٠	الدخل قبل العناصر التالية
-----	-----	-----	-----	التأثير المتراكم للتغيرات المحاسبية
٤٠٠	٤٠٠	٣٠٠	٣٠٠	صافي الدخل

المحاسبة المتوسطة " الجزء الاول " (تأليف كين لو وجورج فيشر)

٣- التغيير في التقديرات المحاسبية :

تتمثل التقديرات المحاسبية . في تقديرات اداريه لبعض الحسابات التي تؤثر في حساب بعض عناصر القوائم المالية . في نسبة الديون المشكوك في تحصيلها أو في عدد سنوات العمر الإنتاجي . ويجب أن تركز هذه التقديرات على أفضل المعلومات المتاحة وقت إعداد القوائم المالية . ومع ذلك ، وكلما مر الزمن قد تقترح معلومات جديدة تقديرات بديلة والتي تكون أدق . والمعالجة الملائمة لها هي التعديل بأثر لاحق أي تطبيق التغيير فقط على فترة التقرير الحالية والفترات المستقبلية وبدون أي تغييرات في القوائم المالية السابقة أي بدون اثر رجعي .

مثال توضيحي :

أعطيت لك المعلومات التالية عن سنتين ماليتين حديثتين لشركة راندم هوم (المبالغ بملايين الدولارات) :

بيانات قائمة المركز المالي	٢٠١٦	٢٠١٧
الأرباح المبقاة في بداية السنة	٨٠٠	٩٢٠
حسابات المدينين - إجمالي	٨٥٠	٩٠٠
قائمة الدخل:		
الإيرادات	٢,٥٠٠	٢,٦٥٠
تكلفة البضاعة المباعة	١,٦٠٠	١,٦٥٠
المصروفات البيعية والإدارية والعمامة	٣٠٠	٣٢٠
الاستهلاك	١٠٠	١٠٠
مصروف الفائدة	٢٦٠	٢٤٠
الدخل قبل الضريبة	٢٤٠	٣٤٠
مصروف ضريبة الدخل	٧٢	١٠٢
صافي الدخل	١٦٨	٢٣٨

المطلوب :

عند إعداد القوائم المالية لعام 2017 ، قد أدركت توقع وجود حسابات مشكوك في تحصيلها في نهاية السنة بنسبة 4% من رصيد المدينين . باستخدام الجدول التالي بين الأثر على القوائم المالية إذا كان هذا التغيير يرجع الى أحد الأسباب التالية (تجاهل أثر ضريبة الدخل)

1. تصحيح أخطاء بسبب أن الشركة يجب أن تعرف أن حسابات المدينين قد تم المبالغة في قيمتها في بداية 2016
2. تغيير في سياسة محاسبية بسبب أن الشركة لم تحتاط من قبل للديون المعدومة بسبب أنها غير ذات أهمية نسبية
3. تغيير في التقديرات والذي يرجع إلى معلومات جديدة تظهر سوء الأحوال الاقتصادية.

٢٠١٧		٢٠١٦				نوع التغيير المحاسبي بآلاف الدولارات
الأرباح المبقاة	حسابات المدينين	قائمة الدخل الشامل	الأرباح المبقاة	حسابات المدينين	قائمة الدخل الشامل	
٣٦ -	٣٦ -	٢ -	٣٤ -	٣٤ -	٣٤ -	(أ) تصحيح الأخطاء
٣٦ -	٣٦ -	٢ -	٣٤ -	٣٤ -	٣٤ -	(ب) التغيير في سياسة محاسبية
٣٦ -	٣٦ -	٣٦ -	.	.	.	(ج) التغيير في التقديرات

$$34 = \%4 \times 850$$

$$36 = \%4 \times 900$$

ويعتبر التغيير في التقديرات في (ج) هو الأبسط حيث يتطلب تعديلاً بأثر لاحق. ففي فترة التقرير الجارية، تحتاج الشركة إلى تسجيل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها (أي تخفيض في صافي حسابات المدينين) بما يعادل ٤٪ من رصيد المدينين البالغ \$٩٠٠,٠٠٠، ليكون مبلغه \$٣٦,٠٠٠. ويكون قيد التسوية:

٢٠١٧	ح/ مصروف ديون مشكوك في تحصيلها (أو معدومة)	٣٦,٠٠٠
	ح/ مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	٣٦,٠٠٠

• ملخص لأنواع التغييرات المحاسبية والمعالجات الخاصة بهم :

المعالجات في ظل
IFRS & ASPE

نوع التغيير المحاسبي

التعديل بأثر رجعي مع تعديل القوائم المالية

تصحيح الأخطاء

التعديل بأثر رجعي مع تعديل القوائم المالية

التغييرات في السياسات المحاسبية

التعديل بأثر لاحق

التغييرات في التقديرات المحاسبية

• خامساً : هيكل التقارير المالية والعلاقات بينهم :

نظرة عامة على عرض القوائم المالية والعلاقات المتبادلة بينها الهدف من القوائم المالية هو توفير معلومات مفيدة لقرارات الاستثمار والإقراض. وتعتمد هذه القرارات على تقدير المستخدمين للتدفقات النقدية المستقبلية من حيث المقدار, والتوقيت, وعدم التأكد. وقد أظهرت المعايير الدولية للتقرير المالي أن التقارير المالية تساعد المستخدمين في القيام بهذه التقديرات من خلال توفير نوعين من المعلومات هما :

2 – معلومات عن التغييرات في موارد المنشأة والمطالبات عليها :

1 – معلومات عن موارد المنشأة والمطالبات على هذه الموارد :

• الأداء المالي طبقاً للمحاسبة وفقاً لأساس الاستحقاق
• الأداء المالي وفقاً للتدفقات النقدية
• التغييرات في موارد المنشأة والمطالبات عليها والتي لا ترجع إلى الأداء المالي

تعني الموارد والمطالبات ما تمتلكه المنشأة والديون التي عليها , حيث تشير الديون إلى كل من المقرضين والمستثمرين في حقوق الملكية .

• قائمة المركز المالي :

تظهر قائمة المركز المالي, المركز المالي للمنشأة في لحظة زمنية معينة. ويمثل المركز المالي مبالغ الأصول. ومكوناتها ومكونات المطالبات على هذه الأصول. وفي ظل أساس المحاسبة على أساس القيد المزدوج. ويشير معيار المحاسبة الدولي IAS إلى الآتي :

← يجب على المنشأة أن تعرض الأصول المتداولة وغير المتداولة, والالتزامات المتداولة وغير المتداولة, على أنها تصنيفات منفصلة في قائمة مركزها المالي , باستثناء عندما يوفر العرض المستند إلى السيولة معلومات يمكن الاعتماد عليها وتكون أكثر ملائمة .

← أياً كانت طريقة العرض المطبقة , فإنه يجب على المنشأة أن تفصح عن المبلغ المتوقع أن يسترد أو يسوى بعد أكثر من اثني عشر شهراً لكل بند مستقل لأصل أو التزام يجمع بين المبالغ المتوقع أن تسترد أو تسوى:

- أ- خلال مدة لا تتجاوز اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير .
- ب- خلال مدة تتجاوز اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير.

• العلاقات من القوائم المالية :

وبترجمة هذه العلاقات إلى قوائم مالية , يكون لدينا العلاقات التالية :

- الموارد والمطالبات ← قائمة المركز المالي .
- الأداء وفقاً لأساس الاستحقاق ← قائمة الدخل الشامل .
- الأداء وفقاً للأساس النقدي ← قائمة التدفقات النقدية .
- التغييرات في الموارد والمطالبات والتي لا ترجع للأداء ← قائمة التغييرات في حقوق الملكية .

وتتضمن العلاقات بين القوائم المالية الأربع مفهوماً هاماً يسمى الوضوح

Articulation أو الترابط . وفي المحاسبة المالية يشير الوضوح إلى ربط القوائم

المالية ببعضها البعض, ويعتبر النظام المحاسبي الذي نستخدمه مترابطاً وأن ما

يحدث في قائمة الدخل الشامل يؤثر أيضاً على قائمة المركز المالي .

قراءة ص 130 (محاسبة القيد المزدوج وقائمة المركز المالي)

• الأصول:

- ١- يعرف الاطار المفاهيمي الأصل على أنه يحقق تدفقات مستقبلية داخلة من المنافع الاقتصادية ، ونشأ من معاملات سابقة للمنشأة و تحت سيطرتها.
- ٢- يتم الاعتراف بالأصل أو إثباته بقائمة المركز المالي.
- ٣- يجب أن تكون تدفقات المنافع المستقبلية مرجحا حدوثها وأن يكون هناك أساس معقول لقياسها.

تابع :

٤- يتم عرض الأصول كما في المعيار الدولي كما يلي :

- ✓ النقد ومعادلات النقد
- ✓ حسابات المدينين التجاريين وغيرهم
- ✓ الاستثمارات التي تتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية
- ✓ الأصول المالية بخلاف المبالغ الموضحة في (1)،(2)،(3) أعلاه
- ✓ المخزون
- ✓ الأصول الحيوية (مثل الأغنام ، الماشية ، والأشجار)
- ✓ العقارات والآلات و المعدات
- ✓ العقارات الاستثنائية
- ✓ الأصول غير الملموسة
- ✓ مبالغ مستحقة للمنشأة عن الضريبة الحالية
- ✓ أصول ضريبية مؤجلة

• وفقا لمعيار المحاسبة الدولي 1 (IAS 1) بالإرشادات التالية في الفقرة 66:

يجب على المنشأة أن تصنف الأصل على أنه متداول عندما:

- (a) تتوقع تحويل الأصل إلى نقد ، أو تنوي بيعه أو استخدامه ، خلال دورة تشغيلها العادية.
- (b) أو تحتفظ بالأصل – بشكل رئيسي – لغرض المتاجرة.
- (c) أو تتوقع تحويل الأصل إلى نقد خلال مدة 12 شهرا بعد فترة التقرير.
- (d) أو يكون الأصل نقدا أو معادلا للنقد كما عرف في معيار المحاسبة الدولي 7، ما لم يكن خاضعا لقيود على استبداله ، أو استخدامه لتسوية التزام لمدة 12 شهرا – على الأقل بعد فترة التقرير.

• الالتزامات :

انعكاسا لتعريف الأصل ، فإن الالتزام يمثل تعهدا حاليا ناتجا عن معاملات سابقة تتضمن تدفقات خارجة مستقبلية بموارد اقتصادية . إذا كانت التدفقات المستقبلية الخارجة مرجحة الحدوث ويمكن قياسها بدرجة معقولة ، فإن المنشأة تثبت الالتزام بقائمة المركز المالي.

• الالتزامات :

تتطلب المعايير الدولية للتقرير المالي كحد أدنى الفئات التالية للالتزامات:

1. حسابات الدائنين التجاريين وغيرهم.
2. المخصصات (على سبيل المثال : التزامات الضمان ، منافع المعاشات ، تكاليف الهيكلة).
3. التزامات مالية بخلاف المذكورة أعلاه.
4. التزامات عن الضرائب الحالية.
5. التزامات عن الضرائب المؤجلة.

• الالتزامات :

يجب على المنشأة أن تصنف الإلتزام على أنه متداول عندما (وفقا للمعيار المحاسبي الدولي 1):

- (a) تتوقع أن تسوي الإلتزام خلال دورة تشغيلها العادية.
- (b) تحتفظ بالإلتزام – بشكل رئيسي – لغرض المتاجرة.
- (c) يكون الإلتزام واجب التسوية خلال 12 شهرا بعد فترة التقرير المالي.
- (d) ليس لديها حق غير مشروط في أن تؤجل تسوية الإلتزام لمدة 12 شهرا – على الأقل – بعد فترة التقرير.

نموذج قائمة المركز المالي :

الاصول :

أصول متداولة :

النقد ومعادلات النقد

المدينون

أوراق القبض استثمارات قصيرة الاجل

المخزون

ادوات ولوازم مكتبية

= إجمالي الاصول المتداولة

أصول غير متداولة :

استثمارات مالية طويلة الاجل

عقارات استثمارية

اصول حيويه

اصول ثابتة

اصول غير ملموسة

اصول ضريبة مؤجلة

= إجمالي اصول متداولة

= إجمالي الأصول

الالتزامات :

التزامات متداولة :

دائنون

أوراق دفع

مخصصات الضمان

ضرائب مستحقة

ايرادات مقدمة

مصروفات مستحقة

الجزء المتداول من قروض طويلة الأجل

= إجمالي الالتزامات المتداولة

التزامات غير متداولة :

قروض وديون طويلة الاجل

= إجمالي الالتزامات غير متداولة

حقوق الملكية :

رأس مال الاسهم

أرباح مبقاه

= إجمالي حقوق الملكية

= إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

نموذج قائمة الدخل الشامل : (ملاحظه قائمة الدخل تكمل بالفقره ١ + ٢ للوصول لقائمة الدخل الشامل)

XX		ايراد مبيعات
XX		(-) ت المبيعات
XX	قائمة الدخل	اجمالي الدخل
		(-) مصروفات التشغيل
	XX	تصنف حسب الوظائف
	XX	أو حسب طبيعتها
XX		اجمالي مصروفات التشغيل
XX		(=) صافي الدخل قبل الضريبة
XX		(-) ضريبة الدخل
XX		(=) الربح من العمليات المستمرة
XX		+ أو - المكاسب أو الخسائر من الأنشطة الغير مستمرة
xx		(=) الربح السنوي
	XX	١ + أو - المكاسب او الخسائر الغير محققه من الأوراق المالية
	XX	٢ + أو - إعادة تصميم الاستثمارات العقارية
XX		الدخل الشامل الإجمالي

• قائمة التدفقات النقدية :

تساعد قائمة التدفقات النقدية القارئ في فهم التغير في المركز المالي للمنشأة من منظور الأصول الأكثر سيولة المتاحة. وتعتبر معادلات النقد استثمارات قصيرة الأجل ذات سيولة عالية وقابلة للتحويل إلى مبلغ معين من النقد وخاضعة لمخاطر ضئيلة للتغير في قيمتها. ومع ذلك ، فإنها مختلفة عن قائمة التغيرات في حقوق الملكية من حيث أن حقوق الملكية تتضمن عددا من المكونات المختلفة (رأس مال الأسهم ، الإحتياطات ، الأرباح المتبقاة).

مصادر التدفقات النقدية :

التدفق النقدي	الطبيعة العامة للتدفقات النقدية	أمثلة
الأنشطة التشغيلية	التغيرات في الأصول المتداولة و الالتزامات المتداولة الناتجة من العمليات اليومية للمنشأة.	النقد المستلم من العملاء النقد المسدد للموردين النقد المسدد للموظفين
الأنشطة الاستثمارية	شراء و بيع الأصول غير المتداولة	المحصلات من بيع أراضي النقد المسدد لشراء المعدات
الأنشطة التمويلية	إصدار و سداد الديون و حقوق الملكية للمنشأة	المتحصلات من إصدار أسهم عادية سداد ديون طويلة الأجل

• قائمة التغيرات في حقوق الملكية :

تهدف قائمة التغيرات في حقوق الملكية إلى تحقيق أسباب التغير في إجمالي حقوق الملكية و مكوناته في نهاية الفترة عن بدايتها.

يوجد ثلاث مكونات لحقوق الملكية :

1. رأس المال المساهم به – وهو مبالغ الأموال المقدمة بواسطة الملاك بعد استبعاد أي تخفيضات في رأس المال.
2. الأرباح المتقاة – وهي مبالغ الأرباح (أو الخسائر) المتراكمة والتي تم الاعتراف بها من خلال قائمة الدخل الشامل مطروحا منها التوزيعات.
3. الاحتياطات – وهي المبالغ المتراكمة من أحداث أو معاملات تؤدي إلى زيادة حقوق الملكية دون أن تمثل معاملات مع الملاك ، و أيضا لم تأت من خلال الأرباح أو الخسائر.

الأرقام المقارنة :

تعتبر القابلية للمقارنة خاصية نوعية هامة تدعم من منفعة المعلومات المالية . ولكي يتم مساعدة المستخدمين على تحديد الاتجاهات بشركة معينة ، تطلب معيار المحاسبة الدولي ١ عرض معلومات مقارنة للفترة السابقة المناسبة . ولكي تكون المقارنات ذات معنى ، يتطلب الأمر قياس البنود والتقارير عنها وفقاً لنفس الأسس على مر الزمن.

• الإفصاح عن الإفصاحات :

تعتبر الإفصاحات عن الإفصاحات جزءاً هاماً ومكماً للقوائم المالية .
ويقدم معيار المحاسبة الدولي ١ متطلبات عامة ، تشمل الآتي :

1. بيان بالإتزام بالمعايير الدولية للتقرير المالي – يجب أن تقدم المنشأة بياناً صريحاً بخصوص مدى التزامها بالمعايير الدولية للتقرير المالي كلها .
2. ملخص بالسياسات المحاسبية المهمة متضمنة أسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية .
3. الإفصاحات المطلوبة بواسطة معايير معينة ضمن المعايير الدولية للتقرير المالي .
4. إفصاحات ملائمة لفهم البنود الظاهرة في صلب القوائم المالية الأربعة .

العمليات الغير مستمرة (المستبعدة) والأصول الغير متداولة الأخرى الأخرى
المحتفظ بها لأغراض بيعها :

١- ان أحد الافتراضات الهامة في المحاسبة وفقاً لأساس الاستحقاق في إطار
المعايير الدولية للتقرير المالي هو أن المنشأة مستمرة وهذا يعني أن المنشأة
سوف تستمر في التشغيل ، محققة منافع من الأصول ومسددة الالتزامات في
الدورة العادية للنشاط . وسوف تقرر المنشآت من أن آخر ، التوقف
عن أداء بعض العمليات .

٢- وبمجرد أن تقرر الإدارة اتخاذ قرار التخلص من احد مجموعات الأصول وما
يرتبط بها من التزامات ، فإنها لم تعد تفي بافتراض الاستمرارية .
وبالتالي ، تتطلب المعايير الدولية للتقرير المالي التقرير بصورة منفصلة عن
العمليات غير المستمرة والأصول غير المتداولة الأخرى المحتفظ بها
لأغراض بيعها .

● المكاسب او الخسائر من الأنشطة او العمليات الغير مستمرة
(المستبعدة)



المكاسب او الخسائر المحققة من بيع
الأصول الخاصة بالنشاط المستبعد

نتيجة كل النشاط حتى تاريخ الاستبعاد

شعبة ٢٨٧٩٧

نوره الهمش

في بن عسكر

رغد الراشد

رهف الغريبي

شهد التويجري